الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الإقتصادية

رقم:.....

ميدان:العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

عنـوان تقرير التربص

تحت عنوان:

أ ثر مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990 إلى 2021)

من إعداد الطالب:

- فنطازي محمد الأمين

تحت إشراف:

- د. بن يوسف نوة

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله العليم بذات الصدور، المحيط بما جرى في الكون من شؤون وأمور الذي لولا هدايته لما اهتدينا لهذا احمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه علينا في بلوغ ولو قطرة من بحر لا يرتوي من ماءه عالما ولا متعلما، وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة **" د. بن يوسف نوة "** لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وسعة صدرها وعلى حرصها أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسأل الله أن يجزيها عنا كل خير قبل الإشراف على هذا العمل البسيط، وعلى المجهودات التي بذلتها من اجلنا، والنصائح والتوجيهات العظيمة ،التي كانت تضعها نصب أعيننا وهي تتبع هذا البحث بكل اهتمام جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين.

إهداء

نشكر الله الذي يسر لنا سبيل العلم ونحمده عونه فهو خير معين إلى والدينا الأعزاء الذين كانوا شمعة أمل تنير طريقنا حفظهم الله وإلى إخوتي وإلى كل الأصدقاء بإسمه و إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة،وإلى كل من سعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

محمد الأمين

فهرس المحتويات

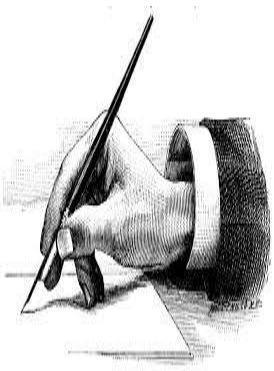

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان.....	-
إهداء.....	-
فهرس المحتويات.....	I
فهرس الأشكال.....	V
مقدمة.....	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للمتغيرات الدراسة	
تمهيد:.....	05
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول مؤشر أسعار الإستهلاك	06
المطلب الأول: تعريف مؤشر اسعار الإستهلاك	06
المطلب الثاني: أنواع مؤشر اسعار الإستهلاك.....	07
المطلب الثالث: مجالات مؤشر أسعار الإستهلاك.....	08
المبحث الثاني: عموميات حول البطالة.....	09
المطلب الأول: تعريف البطالة.....	09
المطلب الثاني: أسباب البطالة.....	10
المطلب الثالث: أنواع البطالة.....	10
المطلب الرابع: تفسير البطالة.....	12
المبحث الثالث: تأثير أسعار المستهلك على البطالة.....	15
المطلب الأول: علاقة البطالة بالتضخم (منحى فلبيبس).....	15
المطلب الثاني: تأثير مؤشر أسعار الإستهلاك على البطالة.....	17
خلاصة.....	18
الفصل الثاني: قياس أثر مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 إلى 2021)	
تمهيد.....	20

المبحث الأول: تطور مؤشر اسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	21
المطلب الأول: تعريف مؤشر اسعار الإستهلاك في الجزائر.....	21
المطلب الثاني: تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 1990 إلى 2021.....	22
المطلب الثالث: أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 1990 إلى 2021.....	25
المبحث الثاني: تطور معادلات البطالة في الجزائر 1990-2021.....	26
المطلب الأول: أسباب معدلات البطالة في الجزائر 1990 إلى 2021.....	26
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990 إلى 2021.....	27
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمعالجة معدلات مؤشرات البطالة 1990 – 2021...	29
المبحث الثالث: دراسة قياسية.....	30
المطلب الأول: قياس معادلات البطالة في الجزائر 1990-2021.....	30
المطلب الثاني: قياس معادلات أسعار الإستهلاك في الجزائر 1990-2021.....	31
الخاتمة.....	37
قائمة المراجع والمصادر.....	40
قائمة الملاحق	-

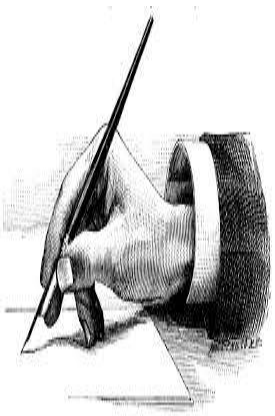

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01	يوضح منحى فليبس القائم على العرض والطلب	16
02	تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك بالجزائر	24
03	منحنى تغير البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2021	30
04	منحنى تغير معدل أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال 1990 –2021	31

مقدمة

مقدمة:

مؤشر أسعار الاستهلاك هو احد أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها من طرف الدول والحكومات، في عملية معرفة نسب ومعدلات التضخم الحقيقة في الاقتصاد، حيث يأخذ عدة تسميات ويوظف في عدة عمليات، بحسب الهدف منه ومن عملية حسابه، ولعلى أهم استخدامات هذا المؤشر تكمن في انه يحدد ويقيم القدرة الشرائية، وتغيرات الأنماط الانفاقية لدى الأفراد، كما يستخدم أيضا في عملية تقيم للسياسات الاقتصادية المتبعة والمقدمة، كحلول للمشاكل الاقتصادية المتنوعة ،حيث تساهم عملية التقييم في معرفة مدى نجاعة وتكيف تلك السياسات، مع متطلبات كل مرحلة يمر بها الاقتصاد، والاهم من ذلك ترشيد ما هو قادم، من إجراءات فيما يخص السياسات الاقتصادية، ذلك أنه مؤشر حساس للتغيرات التي تحدث في الأسعار، ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية وأدواتها، حيث تختلف استخدامات السياسة النقدية من دولة لأخرى، وبدرجة وأخرى، وتأخذ عدة توجهات أغلبها بين توسعية وانكماشية في معالجة المشاكل الاقتصادية، أي أن عملية الاستخدام الأهداف المسطرة من طرف تلك الدول والقدرات الاقتصادية التي تملكها.

الجزائر كغيرها من الدول العربية، لم تكن بمنأى عن هذه المشكلة، حيث شكلت البطالة احد أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري وذلك مع مطلع الثمانينات أين شهد الاقتصاد الجزائري تراجعا في مداخيله، بسبب تراجع عائدات النفط بفعل انخفاض أسعاره وذلك تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم يومها، فضلا عن أزمات أخرى مرتبطة بهذا التراجع كإفلاس العديد من المؤسسات الوطنية الكبرى وحدوث انكماش كبير في الاستثمارات على مستوى مختلف القطاعات وخاصة الاقتصادية منها، مما احدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة وهيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة، فلم تعد هذه الأخيرة في بلادنا اليوم في حاجة إلى إثبات خطورتها، ففي ضوء تزايد معدلات البطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا تزداد حدة مع تزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل سنويا.

1- إشكالية الدراسة:

- ما مدى تأثير مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1900 إلى 2021) ؟

مما سبق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مجالات مؤشر أسعار الإستهلاك؟
- ماهي أنواع وأسباب البطالة؟
- ماهي العلاقة بين البطالة والتضخم بمنظور منحى فليبيس؟

2- فرضيات الدراسة:

تم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر مؤشر اسعار المستهلك مقياسا مهما لمؤشر الأسعار.
- وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس في الأجل القصير.

3 - أهداف الدراسة

تعد دراسة أثر مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر بإستخدام الأساليب القياسية الهدف الرئيسي لهذا البحث وتقديرها، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

4- أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب التالية:

- ارتباط الموضوع مع تخصص الدراسة.
- نظرا للميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المتعلقة بمؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر.
- الرغبة في توسيع المعارف وإثرائها فيما يخص معدلات البطالة في الجزائر.
- الفضول في معرفة كل ما هو جديد فيما يخص مؤشرات اسعار الإستهلاك ومعدلات البطالة.

5- منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، ولتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، تم إستخدام كل من الأسلوب الوصفي التحليلي الذي تضمن تأثير مؤشر اسعار الإستهلاك على معدلات البطالة وطبيعة العلاقة بينهما وتتبع مسار تطورهما في الجزائر كما إعتمدنا أسلوب التحليل الكمي الذي يقوم على اساس تقدير العلاقة الكمية بين مؤشر اسعار الإستهلاك ومعدلات البطالة في الجزائر.

6- هيكل الدراسة

وتتضمن هذه الدراسة فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

- **الفصل الأول:** يضم ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول مؤشر اسعار الإستهلاك ثم تحدثنا عن عموميات حول البطالة، وفي المبحث الثالث تأثير أسعار المستهلك على البطالة.

- **الفصل الثاني:** يضم ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول تطور مؤشر اسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، ثم تحدثنا عن تطور معادلات البطالة في الجزائر 1990-2021، وفي المبحث الثالث دراسة القياسية.

الفصل الأول

الإطـار النـظري لـمـتغـيـرات الـــدراســـة

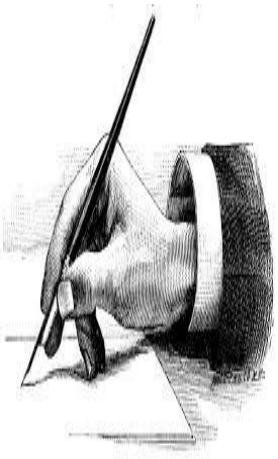

تمهيد:

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك احد أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها من طرف الدول والحكومات في عملية معرفة نسب ومعدلات التضخم الحقيقة في الاقتصاد، حيث يأخذ عدة تسميات ويوظف في عدة عمليات، بحسب الهدف منه ومن عملية حسابه، ولعلى أهم استخدامات هذا المؤشر تكمن في انه يحدد ويقيم القدرة الشرائية ، وتغيرات الأنماط الانفاقية لدى الأفراد، كما يستخدم أيضا في عملية تقيم للسياسات الاقتصادية المتبعة والمقدمة كحلول للمشاكل الاقتصادية المتنوعة، حيث تساهم عملية التقييم في معرفة مدى نجاعة وتكيف تلك السياسات، مع متطلبات كل مرحلة يمر بها الاقتصاد.

تعتبر البطالة احد المواضيع التي أثارت اهتمام الاقتصاديين والباحثين، حيث تعددت النظريات حول هذه الموضوع سعيا من وراء ذلك إلى زيادة العمالة مقابل معدل منخفض من البطالة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي لمؤشر أسعار الاستهلاك
- **المبحث الثاني:** عموميات حول البطالة
- **المبحث الثالث:** تأثير أسعار المستهلك على البطالة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر أسعار الاستهلاك

سنتناول في الإطار المفاهيمي لمؤشر أسعار الاستهلاك، مجموعة ،التعاريف والاجتهادات المختلفة ، حوله كما سنحاول تقديم مختلف أنواع و مجالات مؤشرات أسعار الإستهلاك .

المطلب الأول: تعريف مؤشر أسعار الإستهلاك

هناك العديد من التعاريف لمؤشر أسعار الاستهلاك، نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف مؤشر أسعار الاستهلاك ، بأنه رقم استدلالي أو مؤشر إحصائي، يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، انطلاقا من تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات واسعة الاستهلاك داخل بلد معين ،ويفترض في تركيبة هذه السلة ، أن تعكس بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد ،وتتبع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات تطور هذه الأسعار في المراكز الحضرية الكبرى للبلد المعني ورصدها على مر الزمن وقياس تغيرها من فترة لأخرى (شهر، أو فصل، أو سنة). [1]

التعريف الثاني: كما يتم تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك، بأنه مؤشر يقيس نسبة تغير أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، من شهر إلى أخر أو من فصل لأخر أو من سنة لأخرى ، وتجمع تغيرات الأسعار من المتاجر وغيرها من منافذ التجزئة، وتتمثل الطريقة المعتادة للحساب، في أخذ متوسط التغيرات في أسعار مختلف المنتجات، حسب الفترة المعتمدة في الحساب باستخدام متوسط المبالغ، التي تنفقها الأسر المعيشية عليها كأوزان ترجيحية، فمؤشرات أسعار المستهلكين هي إحصائيات رسمية تنتجها عدة مؤسسات كالمكاتب الإحصائية الوزارات الإنتاجية أو الخدماتية أو البنك المركزي، ويجري إصدارها بأسرع ما يمكن عادة بعد حوالي عشرة أيام من انتهاء أخر الشهر أو ربع السنة. [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن مؤشر اسعار الإستهلاك هو مؤشر يستخدم في قياس معدل تضخم الأسعار التي تتعرض لها الأسر المعيشية من خلال استهلاكها للسلع والخدمات، ويستخدم أيضا على نطاق واسع كبديل للمؤشر العام للتضخم في الاقتصاد ككل، وذلك بسبب تواتر وحداثة إنتاجه، وقد أصبح

---

[1]– رباحي إبراهيم، جاب الله مصطفى، **مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 189.

[2]– أمنية بن عيسى، **العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر – تونس والمغرب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلسمان، الجزائر، 2015، ص 81.

إحصائية رئيسية في عملية صناعة وتكيف السياسات الاقتصادية لاسيما منها السياسة النقدية، وغالبا ما يذكر في كل عملية تنظيم وتقيم للأجور وأسعار الفائدة ،الإعانات، التعويضات المباشرة والغير المباشرة وتعويضات الضمان الاجتماعي، مقابل أثر التضخم.

المطلب الثاني: أنواع مؤشر أسعار الإستهلاك

وتتمثل في مايلي: [1]

1- مؤشرات المجاميع الأساسية: هو المجموع الأساسي هو المجموع الأصغر والمتجانس نسبيا من السلع أو الخدمات التي تحدد (تستخدم) بيانات الإنفاق المتعلقة به لأغراض مؤشر أسعار الاستهلاك. وهو المجموع الوحيد الذي يوضع له مؤشر دون أي عامل ترجيح صريح للإنفاق، رغم أن أنواعا أخرى من عوامل الترجيح يمكن أن تدخل صراحة أو ضمنا في الحساب. وينبغي أن تكون مجموعة السلع أو الخدمات المشمولة في المجموع الأساسي متماثلة في استخدامها النهائي ويتوقع أن يكون لها حركات أسعار متماثلة. ويمكن تحديدها لا من حيث سماتها فحسب بل من حيث نوع الموقع والمنفذ الذي تباع فيه كذلك. وتتوقف درجة التجانس المحققة عمليا على توافر بيانات الإنفاق المقابلة.

والمؤشر الأساسي هو مؤشر الأسعار لمجموع أساسي وبما أنه لا يمكن، في العادة، ربط عوامل ترجيح الإنفاق بالأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار الخاصة بالمنتجات المشمولة بالعينة ضمن المجموع الأساسي، يحسب المؤشر الأساسي في العادة، كمتوسط غير ترجيحي للأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار. وحينما تتاح معلومات عن العوامل الترجيحية، يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند جمع المؤشرات الأساسية.

2- مؤشرات المستوى الأعلى: توضع مؤشرات الأسعار هذه كمتوسطات لعوامل الترجيح الخاصة بمؤشرات المجموع الأساسي. وهناك أنواع كثيرة من الصيغ يمكن استخدامها للحصول على متوسط مؤشرات المجموع الأساسي. وبغية الحصول على مؤشر في الوقت المناسب، يتمثل الخيار العملي في استخدام صيغة تقوم على عوامل الترجيح المتصلة بفترة ماضية. ومن هذه الصيغ مؤشر من نوع لاسبيرز، وهي صيغة تستخدمها معظم وكالات الإحصاء الوطنية.

[1] - أمنية بن عيسى، المرجع السابق، ص 82.

المطلب الثالث: مجالات مؤشر أسعار الإستهلاك

أ – يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك المجموعة واسعة من الأغراض، وأهمها الغرضان التاليان: [1]

- تكييف الأجور والضمان الاجتماعي وغير ذلك من الإعانات للتعويض، جزئياً أو كلياً، عن التغيرات في تكلفة المعيشة أو في أسعار الاستهلاك.
- منح القطاع الأسري برمته قياسا متوسطا لتضخم الأسعار، لاستخدامه كمؤشر للاقتصاد الكلي.

ب– تستخدم مؤشرات أسعار الاستهلاك كذلك لأغراض أخرى من قبيل رصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد وتكييف الرسوم والتكاليف الحكومية وتكييف المدفوعات في العقود التجارية وأيضا من أجل صياغة وتقييم سياسات نقدية ومالية وأخرى تتعلق بالتجارة وأسعار الصرف. وفي مثل هذه الحالات، يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك، إما لانعدام تدابير أخرى أكثر ملاءمة في الوقت الحاضر وإما لاعتبار أن السمات الأخرى لمؤشر أسعار الاستهلاك من قبيل المظهر القوي وقبول واسع النطاق وبرنامج نشر قابل للتنبؤ وما إلى ذلك ترجح على أي نواقص مفاهيمية أو تقنية.

ج– مؤشر أسعار الاستهلاك قد يستخدم لأغراض عديدة، فمن المستبعد أن يكون أداؤه مرضيا على نحو متساو في جميع التطبيقات. وبالتالي، قد يكون من المناسب وضع عدد من مؤشرات الأسعار البديلة لأغراض محددة إذا كانت متطلبات المستخدمين تبرر الإنفاق الإضافي.

د– وفي الحالات التي يجمع فيها مؤشر واحد فقط، ينبغي أن يكون الاستخدام الرئيسي له هو الذي يحدد شكله ومجموعة السلع والخدمات التي يشملها وتغطيته الجغرافية والأسر المعيشية التي يختص بها، فضلا عن مفهوم الأسعار والصيغ المستخدمة. وإذا وجدت مجالات استخدام رئيسية عديدة، ربما يكون من اللازم الاتفاق على حلول وسطى فيما يتعلق بطريقة وضع مؤشر أسعار الاستهلاك. وينبغي إطلاع المستخدمين على الحلول الوسطى المتفق عليها وعلى حدود هذا المؤشر.

[1]– رياحي إبراهيم، جاب الله مصطفى، مرجع سابق ص 190.

المبحث الثاني: عموميات حول البطالة

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو حياة الأفراد من أن إلى آخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذورها عميقة إلى وجود مشكلة البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها(كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى). [(1)]

ويقصد أيضا بالبطالة أنها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحال سوق العمل، ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو حالات المرض أو الإصابة. [(2)]

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل لكنهم لا يجدون عملا. [(3)]

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل لكنهم لا يجدون عملا. [(4)]

ويمكن تعريف البطالة بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة.

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أن البطالة هي كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه عند الأجر السائد ولكن لا يجدونه.

---

[1]– رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص66.

[2]– محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 01.

[3]– حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص184

[4]– محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص191.

المطلب الثاني: أسباب البطالة

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر، وذلك حسب خصوصية وطبيعة الاقتصاد للبلد ويعود ظهورها إلى الأسباب التالية: [1]

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني: أن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، فالنمو السكاني يجبأن يرافقه نموا اقتصاديا مماثلا، وأن هذا المشكل تعاني منه أغلبية البلدان النامية.

2- الكساد الاقتصادي: هو مرحلة من مراحل الازمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، الذي من مظاهره الازدياد الاكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج والافلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية اعادة الهيكلة الإقتصادية وعليه التسريح الجماعي للعمال.

3- تأثير والتعليم ومستوياته في سوق العمل: عدم توافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل وما هو ما يعرف بمستوى التأهيل.

4- محدودية حجم القطاع الخاص: عدم قدرته على تحقيق فرص العمل الكافية للباحثين عن العمل في المنطقة إذ تشكل القيود المباشرة والغير مباشرة المفروضة على الإستثمار وعدم توافر للبيئة الإقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الإقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بالدور الفعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص العمل لأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

المطلب الثالث: أنواع البطالة

وتتمثل في مايلي:

1- البطالة الإجبارية: يتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة ،فيبقى الفرد العاطل عن العمل مجبرا على التعطل من غير إرادته.

2- البطالة الاحتكاكية: لعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حيث لا تتلاءم الدواليب فتسبب احتكاكا

[1]- محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 02.

وصوتا، وعند تطبيق هذا المصطلح في مجال العمل يعني أن دولاب الطلب على العمل لا يلتقي بدولاب يناسبه من عرض العمل، وعدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو سبب نوع المهارات، فحينها ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته مع افتراض امتلاكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة، فإن الحصول على فرصة عمل يحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينهما، فتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية أسواق العمل .

3- **البطالة الهيكلية:** ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج، وذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وعليه تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة .

4- **البطالة الدورية:** حسب تعريف الأمم المتحدة الأمريكية، تعد "البطالة الدورية نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة".

5- **البطالة الموسمية:** تنجم البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، فكثير من النشاطات والأعمال تخضع لتقلبات موسمية تؤدي إلى تراخي النشاط مما ينتج عنه الاستغناء المؤقت عن بعض العمال، فهذه الأعمال الموسمية تكسب دخلا للعمال ولكن هذا الدخل ينقطع بانقطاع العمل، أي بانتهاء العمل العرضي، ويمكن الحد من هذه المشكلة عن طريق تحسين طرق الإنتاج الزراعي، ونشر الزراعة المكثفة والزراعات المحمية وهكذا يتم استخدام العمل الزراعي في أكثر من موسم واحد، وربما على مدار السنة، أما بالنسبة للصناعات والحرف الموسمية فيتم الحد منها عن طريق تدريب أصحاب الحرف على مهن حرفية أخرى تلاءم المواسم التي يكونون فيها متعطلين .(1)

6- **البطالة الإختيارية:** يشتمل هذا النوع من البطالة الأفراد الذين يقدرون على العمل، إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف متاحة لهم وعادة يشمل هذا النوع الأغنياء الذين يرفضون العمل في ظل هذه الأجور.

---

[1]- عمار بهاليل نجاح ، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل،قسم: علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة8ماي 45 -قالمة - ، 2017-2018 ،ص 33

7- البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاقتصادي الاجتماعي، حيث كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج ولو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

اختلف المفسرون في تفسير ظاهرة البطالة ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى النظريات تقليدية ونظريات حديثة هما: [1]

أولا- النظريات التقليدية المفسرة لظاهرة البطالة

وتتمثل في مايلي:

1- نظرية حد الكفاف: من مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن أجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعًا لعاداتهم وتقاليدهم.

2- نظرية رصد الأجور: تعتبر هذه النظرية تكملة للنظرية السابقة، يتوقف معدل الأجور وفقًا لهذه النظرية على العلاقة بين عدد السكان ورأس المال، يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص للأجور إلى زيادة عروض العمل ومنه إلى انخفاض الأجور، وقد نادى جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة لزيادة الكمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة، وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولهذا يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.

[1]- سقاي محمد الصديق، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص 28.

3- النظرية الماركسية: يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، حيث يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعمالية وتبادلية، وهو ما ينطبق على العمل كسلعة، ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستمرار الطبقة العاملة، وتجديد قوة عملها، كما يرى أن وجود عدد من العاطلين يمكّن من ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء. فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقًا للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات، فبزيادتها يزداد العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح، أي أن البطالة دالة مناقصة في حجم الاستثمارات.

4- النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الفرضيات والدعائم الأساسية:

- أمن الكلاسيك بفكرة الحرية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، حيث تشمل حرية العمل ، حرية التعاقد وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي، إضافة إلى سيادة المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.
- يرى روبرت مالتس في نظريته المتشائمة للسكان أنهم يتزايدون بنسبة متوالية هندسية في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية.

ثانيا- النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة

وتتمثل في مايلي: [1]

1- منحنى فيلبس : يشير منحنى فيلبس إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث أنه كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاج عنصر العمل بنسبة 3%، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر، فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة الأجور النقدية بمعدل 6% . وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3.5% مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويا .

[1]- سقاي محمد الصديق، مرجع سابق، ص 29.

2- ارتفاع معدل البطالة الطبيعي: في هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان الاحتدام بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

3- التفسير التكنولوجي للبطالة: تتجسد هذه النظرية في أفكار كوندراتيف "و "جوزيفشومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاج العمل، إضافة إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل وإضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة.

4- نظرية البحث عن عمل: طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة.

5- نظرية الاختلال: وفقًا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير، ونتيجة لذلك قد يتغير السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة.

6- نظرية تجزئة سوق العمل: تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقًا لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما. [1]

[1]- سقاي محمد الصديق، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثالث: تأثير أسعار المستهلك على البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة إجتماعية واقتصادية خطيرة عرفتها كافة المجتمعات الإنسانية على مر العصور، حيث شكلت على الدوام عائقا تنمويا تعاني منه معظم دول العالم بما فيها المتقدمة، وذلك بالنظر إلى إفرازاتها السلبية التي تمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن الأمنية منها.

المطلب الأول: العلاقة البطالة بالتضخم (منحى فليبيس)

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء.

أولا– من منحني فلبس في الفكر الاقتصادي

نشر الاقتصادي الشهير ايدموند فيلبس بحثا ميدانيا لفحص العلاقة بين معدل التغير في الأجور الاسمية، ومعدل البطالة خلال الفترة 1861 إلى 1957 في الولايات المتحدة، ذكر فيه انه اكتشف علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الأجور وان العلاقة خطية، وقد صاغ هذه العلاقة في شكل منحى أطلق عليه اسمه وقد أصبح مجالا واسعا للمناقشة بعد ذلك، وتوسع الاقتصاديون في تحليل منحى فلبس وقدموا ما يعرف باسم منحى فيليبس و قدموا ما يعرف باسم منحى فيليبس المعدل وهو الغالب استخدامه الآن، والذي يوضح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد جذب هذا المنحى انتباه كل من صانعي السياسات والمفكرين الاقتصاديين، وعلى الرغم من ذلك ينظر بعض الاقتصاديين إلى منحى باعتباره مجرد تقري لواقع لم يقدم نظريا أو تفسير لهذه العلاقة حيث قدم فيليبس نفسه نتائج تطبيقية مع قدر محدد من الإيضاح، و بالإضافة إلى ذلك لم يستطع الباحثون أن يقروا بان هناك نوعا من العلاقة المستقرة بين التضخم والبطالة ولم يبدو ذلك بوضوح إلا خلال القرن العشرين. [1]

ثانيا– منحى فليبس القائم على العرض والطلب

قدم الاقتصاديون المؤمنون بمرونة الأسعار و الأجور تفسير لمنحى فيليبس مبنيا على العرض والطلب، ووفقا لوجهة نظرهم فان فائض عرض العمل يجبر العمال على قبول نمو منخفض في الأجور، ويبدو أن

---

[1] – صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2015–2016، ص 14.

العمال يترددون أحيانا في تقديم خدماتهم عند معدلات أجور اقل من السائدة وعندما ينخفض الطلب في سوق العمل فإن المنشآت تكون على استعداد لدفع أجور أعلى ، بسبب ندرة العمال وبشكل متسارع، وذلك أن كل شركة أو محال صناعي يجد نفسه مضطرا لعرض معدلات أعلى بتقليل عن معدلات الأجور السائدة لاجتذاب العمالة المناسبة من شركات وصناعات أخرى، ويجب الإشارة إلى أن هناك عوامل غير معدل البطالة تؤثر على معدل نمو الأجور، إلا أن الدراسات الاقتصادية كانت تحملها في البداية، ويمكن استخدام المعادلة السابقة لرسم منحى فلبس كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح منحى فليبس القائم على العرض والطلب

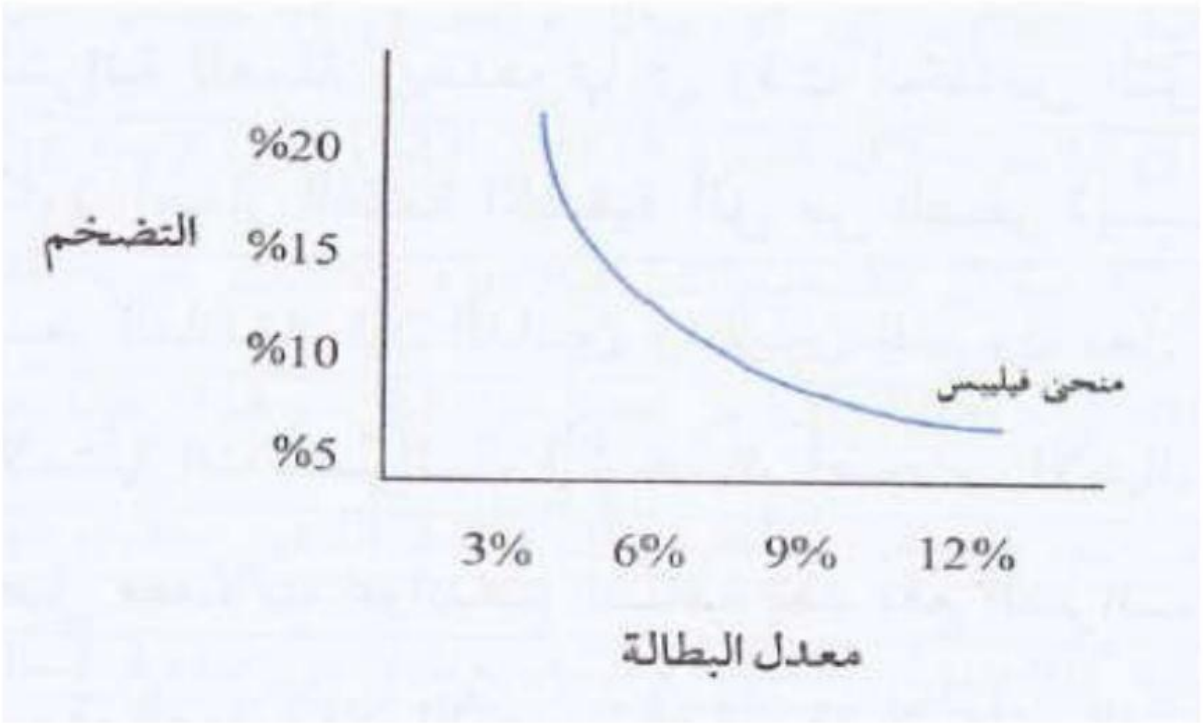

المصدر: http://www.google.dz/search?q منحى فليبيس

ثالثا – منحنى فليبس ونظرية التسارع

تحدى أنصار نظرية التسارع التضخم بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معدلتي التضخم والبطالة، وقد بينت هذه النظرية بان المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي لذلك تم إدخال في تحليل منحى فيليبس توازيا مع إعادة تعريف متغيرات فائض الطلب. متغير يمثل توقعات الأسعار.

1- أثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل فيليبس: إن إدخال متغير التضخم المتوقع بمعلمة مساوية للواحد يعكس الفرضية بأن التوقعات تكون مدخلة بالكامل في تغيرات معدل التضخم الفعلي، وأن هناك غياب للخداع النقدي، فالأفراد يكونون مهتمين بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للنقود التي يدفعونها ويحصلون عليها، وهي التضخم المتوقع بالحسبان، وهو ما يعني الغياب التام لعنصر المفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، لما تكون التوقعات محققة تماما، ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن المحرك الوحيد لمنحنى فيلبس من وضعية التوازن لوضعية أخرى هو متغير وهذا ما يعكس النظرة التي كانت سائدة في بداية التضخم المتوقع الذي عوض كل متغيرات الموجه السبعينات من القرن الماضي، ويدعي أنصار نظرية التسارع التضخمي بأن التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجأ المنتجين بارتفاع أسعار سلعهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف، وبهذا يعمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل.

2- منحنى فيلبس في ظل فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم: لقد شكل استعمال فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم اللتين غيرنا جذريا نظرة الاقتصاديين حول منحنى فيلبس في نهاية الستينات من القرن الماضي، تأييدا قويا للحجة القائلة لأن هذا المنحيني يكون عموديا في الأجل الطويل.

وتنطلق الفكرة للمعدل الطبيعي حسب "فريدمان" من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء وتنخفض الأجور الحقيقية، وبهذا تنقل المؤسسات منحنيات الطلب على العمل للأسفل فتنخفض البطالة. لقد اعتمد هذا المسار على التوقعات الخاطفة حول التضخم، لكن عند علم العمال بانخفاض قوتهم الشرائية يغادرون وظائفهم أو يفاوضون على أجور نقدية أعلى، وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم الجديد ثابتا. [1]

[1]- صحراوي محمد نجيب، مرجع سابق، ص 16.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل الذي يتضمن الإطار النظري للمتغيرات الدراسة، تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلك في المبحث الأول، بالإضافة إلى عموميات حول البطالة في المبحث الثاني، حيث تم الوقوف على جملة من الإستنتاجات أن مؤشر أسعار الإستهلاك هو أداة لقياس التغير الذي يحدث في مستوى الأسعار لعدد من السلع والخدمات التي تستهلكها فئات المجتمع المختلفة في حياتها اليومية في فترة زمنية (الفترة الجارية) منسوبة إلى فترة زمنية يطلق عليها فترة الأساس، والبطالة هي تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فالبطالة تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي ينجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين.

الفصل الثاني

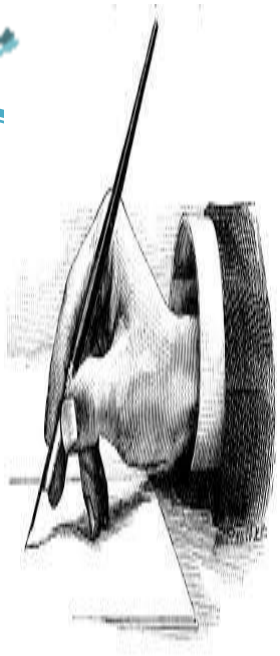

قياس أثر مؤشر أسعار الإستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 إلى 2021)

تمهيد:

تعد البطالة من أهم المؤشرات المهمة التي عن الأداء الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم يولي صانع السياسة إهتماما كبير للتعرف إلى اتجاهها من فترة إلى أخرى وذلك على أساس أنها تمثل مقياسا مهما للوضع الإقتصادي، كما أنها تعد من أهم المشاكل التي تتخبط فيها الدولة النامية عامة والجزائر خاصة، فرغم محاولاتها للحد من الزيادة في معدلات البطالة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت التحولات الإقتصادية، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية.

المبحث الأول: تطور مؤشر اسعار الإستهلاك في الجزائر

مؤشر اسعار الإستهلاك في الجزائر يتكون من 261 مادة ويمثله 791 صنف، تم إختيارهم على اساس معايير مثل النفقات السنوية، تكرارها وجدواها، وتستند أوزان الأصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 والتي تعتبر سنة الأساس.

المطلب الأول: تعريف مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر

يشير المستوى العام للأسعار إلى رقم قياسي يحسب باستخدام أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، عمليا يتم تحديد الاتجاه العام للأسعار بواسطة اختيار عينة مؤلفة من أسعار عدد معين من الخدمات بحيث تعتبر تغيرات أسعار هذه العينة ممثلة لتغيرات أسعار كافة أنواع السلع و الخدمات في الاقتصاد، لذلك فإن دقة النتائج سوف تتوقف بكل تأكيد على حسن اختيار هذه العينة ومدى تمثيلها لمختلف السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتضح لنا الاتجاه العام للأسعار من خلال تغيرات الرقم القياسي للأسعار. [1]

توجد اشكالية في قياس القدرة الشرائية للعملة فمؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القدرة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط لكنه أكثر استخداما وتوفرا، أما مخفض الناتج المحلي الاجمالي فيمكن استعماله لكنه لا يصلح لقياس القدرة الشرائية للدول ذات معدلات التضخم العالية. [2]

وعليه فإن مؤشر أسعار الاستهلاك مؤشر احصائي يقيس تغيرات اسعار السلع والخدمات من قبل المستهلك بين فترة وأخرى، لذلك فهو يعبر عن القدرة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم ويستخرج منه السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية .

[1] – اسماء دردور، **أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر اسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2020**، مجلة ابحاث إقتصادية معاصرة ، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 618.

[2] – مرجع نفسه، ص618.

المطلب الثاني: تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 1990 إلى 2021

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء، ذلك بهدف قياس تتطور أسعار السلع والخدمات وسوف نتعرض إلى أهم الخصائص التي يتميز بها المؤشر المذكور، حيث أن النسب المتوصل إليها هي التي تستعمل بصفتها معاملات ترجيح في الرقم القياسي للاستهلاك. يستخدم في الجزائر رقم لاسبير "Laspeyre Index والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة، في الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتوج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر. وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث يتم اختيار المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء. [1]

ويتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد، كما عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1989-2012)، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 13.3 سنة 1989 إرتفع إلى 113.82 سنة 2012، أي أن هذا المؤشر تضاعف قرابة 8.5 مرات خلال هذه الفترة، كما سجلت الأسعار خلال هذه الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كأدنى حد و 31.7% كأقصى حد. وقد وصل معدل التضخم إلى 31.7 سنة 1992، ثم تراجع سنة 1993 وعاد للارتفاع سنة 1994 حيث قدر بـ 29% كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، وأهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر وكذا حاجة المواطنين اليومية لها. عرفت فترة التسعينات بالتحرير التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 انعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة

[1] – نوة بن يوسف، **دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر اسعار الإستهلاك**، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 163.

1990 إلى 70.44 سنة 2000 كما حقق مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92 خلال هذه الفترة، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة فنجد: [1]

– الفترة الأولى وتمتد من 1990 إلى 1996، قد تميزت بارتفاع كبير جدا للأسعار، وذلك لان هذه المرحلة سادها تحرير، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

– الفترة الثانية وتمتد من1997 إلى 2000، وهي تتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار، حيث لم تزد الأسعار إلا بـ 5.28، وتضاعفت 1.08 مرة.

وقد تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها به 0.8% سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40 سنة 1994 نتيجة تنفيذ تحرير الأسعار، وفي سنة 2009 يبرز الارتفاع القوي في أسعار المنتجات الغذائية 9.38% والذي يتم جره بواسطة الانحراف في اسعار المنتجات الفلاحية الطازجة (14.3% خلال سنة واحدة، على أنه المحدد الرئيسي في العملية التضخمية الداخلية التي تميز سنة 2009، أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا ،7% وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية، بما فيها زيادة الكتلة النقدية وكذا زيادة الأسعار بالجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم بمساهمات تقدر على التوالي بـ 31 ، 62 و 7% كمتوسط، وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر التضخمي لسوء تسيير الأسواق الداخلية. فنجد أن معدل التضخم انتقل من 6.5% في 2009 إلى 4.1% سنة 2010 كما يجب الإشارة إلى الارتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية بمعدل 5.91% سنة 2011، مقابل 4.22% سنة 2010، وقد نجمت هذه الزيادة أساسا عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة 14.9% وبدرجة أقل عن ارتفاع المواد الغذائية المصنعة 6.5%. أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا 8.89%، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع في سنة 2013، حيث استمر اتجاه التضخم الذي بدأ في الظهور في أوت 2012 بصفة منتظمة. الذي هو في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط. وفي سنة 2013 بلغ نمو مؤشر أسعار الاستهلاك 3.5% حيث سجلت المنتجات الغذائية انخفاضا قدره 0.4% ،هذا الانخفاض هو نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الطازجة بما في ذلك الفواكه والخضر. (الديوان الوطني للإحصائيات ،مؤشر أسعار الاستهلاك ، 2013، الجزائر ، ص (2 وقد عرفت وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك . السنوات الأخيرة من 2014 الى 2021 ارتفاعا حيث

[1]– نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 164.

تراوحت بين 4 و 5 % وعرف المستوى العام للأسعار نسبة زيادة قدرها 66.21 % حيث تضاعف 1.66 مرة خلال 12 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها. [1]

وبذلك فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار، قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع، وذلك بوتيرة وبوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة. وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالانخفاض، ويمكن توضيح تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990 إلى 2021) في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02) : تطور المؤشر الوطني لأسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990 إلى 2021)

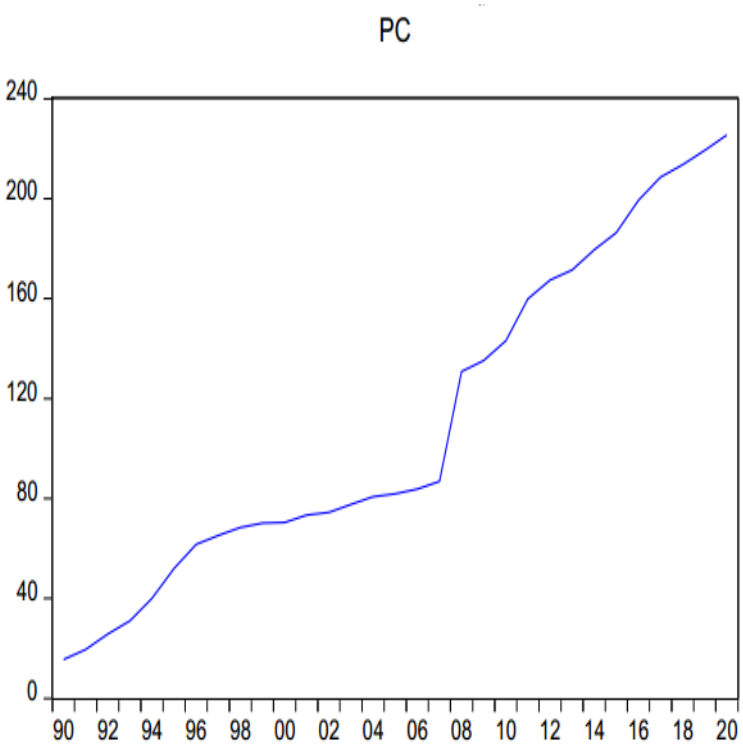

المصدر: نشرية البنك الجزائر (1990 -2021)

[1] - نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 164.

المطلب الثالث: أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 1990 إلى 2021

هنالك العديد من الاسباب الذي ادت الى زيادة الاسعار: [1]

- ارتفاع الكتلة النقدية في التداول.
- زيادة ميزانية الدولة بعملية الاصدار النقدي دون مقابل انتاجي لهذه الزيادة وذلك لتغطية النفقات العامة.
- توجه الجزائر الى اقتصاد السوق والتحرر المالي مما اضطرها الى تخفيض قيمة العملة ابتداء من سنة 1991 وما كان لذلك من تداعيات على ارتفاع اسعار المواد المستوردة هذه الارتفاعات التي أثرت لا محالة على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.
- انتشار جائحة كورونا وانعكاساتها على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

[1]- اسماء دردور، مرجع سابق، ص 619.

المبحث الثاني: تطور معادلات البطالة في الجزائر (1990-2021)

تعد البطالة من المؤشرات المهمة التي عن الأداء الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم يولي صانع السياسة اهتماما كبير للتعرف على اتجاهها من فترة إلى أخرى وذلك على أساس أنها تمثل مقياسا مهما للوضع الإقتصادي.

المطلب الأول: أسباب معدلات البطالة في الجزائر 1990 إلى 2021

يمكننا إذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر إلى آثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية ، ومن بين هذه السياسات التي زادت من البطالة نذكر ما يلي: [1]

- أدى خفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) والصحة والسكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة ، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ، وعلى عمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة ، ترتب تسريح أعداد كبيرة من العمالة.
- إن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لإنظامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق وإفلاس كثير من هذه

[1]- ناحي بن حسين، **البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مخبر المغرب الكبير الإقتصاد والمجتمع، بدون سنة، ص ص 118-119.

المؤسسات وتسريح عمالها.

- عدم مواءمة النظام التربوي و التكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني.

كل الأسباب السابقة لها علاقة مباشرة بتزايد هيكل قوة العمل في الجزائر أي تزايد حجم المجتمع النشيط حيث كان في حدود 5 ملايين سنة 1980 و أصبح في حدود 9 ملايين سنة 1997 ليتجاوز 15 مليون سنة 2000 ، كما يتقدم سنويا لسوق العمل ما بين 250000 و 300000 فرد في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة 150000 منصب سنويا في أحسن الأحوال وهو ما يعني زيادة معدل البطالة من سنة لأخرى.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990 إلى 2021

رغم الإصلاحات المنتهجة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة إلا أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه فقد تقهقرت الحالة العامة للتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي طبق في سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة وبها فائض من العمالة مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل و ارتفاع مستويات البطالة ابتداء من سنة 1994. [1]

حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع إلى 28% سنة 1995 لتصل حدود 30% سنة 1999. ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة .

وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 3.2 مليون شخص، خصت 80% من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة 75% منهم يتقدمون بطلبات عمل لأول مرة، وخصت كذلك 80 ألف من خريجي الجامعات في سنة 1996، وذلك من بين أكثر جامعي. كما زادت إعادة الهيكلة من تفاقم البطالة، بحيث أن

[1] – نوة بن يوسف، **تحليل وقياس أثر النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1990 –2021)**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 396.

أكثر من 360 ألف عامل أو موظف فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين سنتي 1998. ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بفرص العمل الدائم.

وقد سجلت الفترة (1990–2000) ارتفاعا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 19.79% سنة 1989 إلى 29.8% سنة 2000، هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، لكن بعد ما ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، حيث خصص غلاف مالي قدره 525 مليار دينار. ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية وبرامج وتمويل مختلف برامج دعم الشباب. فلجأت بذلك الجزائر إلى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي من أجل الوصول إلى الموازنة العامة في الاقتصاد ولم يكن هو أيضا من غير سلبيات بحيث قفزت معدلات البطالة إلى 30 سنة 2000 52 % منها إلى يرجع القطاع الحكومي و48 إلى القطاع الخاص.

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005–2009)، يهدف إلى نفس أهداف البرنامج السابق، مما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة الى 11.3% سنة 2008.

وفي سنة 2010 قدر معدل البطالة بـ 10%. وهو مؤشر ايجابي في سوق الشغل لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، ويرجع هذا التحسن إلى الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط التي انعكست مداخيلها على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال برامج خماسية سطرتها الدولة كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، تضل نسبة البطالة تتراوح بين 10 و 11 % إلى أن تتصل إلى 10.51 سنة 2019 لترتفع سنتي 2020 و 2021 الى 12.55% و 12.77 وهذا نتيجة الزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل. [1]

[1]– نوة بن يوسف، مرجع سابق، ص 397.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمعالجة معدلات مؤشرات البطالة (1990 – 2021)

إن تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد الكلي وبرنامج التعديل الهيكلي التي تجسدت على الخصوص في ترشيد عدد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي ، وفي تراجع الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل ، فكان من الضروري على الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة ، وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين سُرحوا لأسباب اقتصادية.

يتكون النظام الوطني لحماية الأجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير إرادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي نذكر منها ما يلي: [1]

- جهاز مساعدة ودعم للحفاظ على الشغل وترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 09/94 الصادر بتاريخ 26-04-1994 .
- نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/94 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994.
- نظام التأمين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي جذريا ، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة إدماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية ، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد والتخفيف من آثار التعديل الهيكلي.
- المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب ومرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.
- البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة.
- النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة . يتبين مما سبق ذكره أن السلطات العمومية اتخذت عدة إجراءات كان القصد منها التخفيف من حدة هذه الظاهرة ، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في شقين أساسين هما الشق الاجتماعي و الشق الاقتصادي.

[1] – ناحي بن حسين، مرجع سابق، ص 121.

المبحث الثالث: دراسة قياسية

تستخدم هذه الدراسة لتحليل البيانات السنوية للإقتصاد الجزائري للفترة 1990 -2021 ولضرورة الإقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ لمتغيرات الدراسة، وقد تم تجميع البيانات من خلال التقارير السنوية والفصلية.

المطلب الأول: قياس معادلات البطالة في الجزائر (1990-2021)

يمثل المنحنى تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990_2021 حيث نلاحظ أن من سنة 1990 الى 1996 تزايدا ملحوظا في نسبة البطالة وهذا راجع الى بداية فترة الاصلاحات التي مرت بها الجزائر وصل معدل البطالة سنة1996 الى28,5 % وانخفض سنة 1997 ليعاود الارتفاع من الفترة 1998 الى 2000 حيث وصل معدل البطالة تقريبا الى 30 % ومن 2000 الى 2005 انخفاض كبير في البطالة ومن الفترة 2005الى 2019 مستقرة نوعا ما لكن مع بداية سنة 2020 عرفت ارتفاعا وهذا بسبب ازمة كورونا وتسريح العمال في بعض المؤسسات.

الشكل رقم (03) : منحنى تغير البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

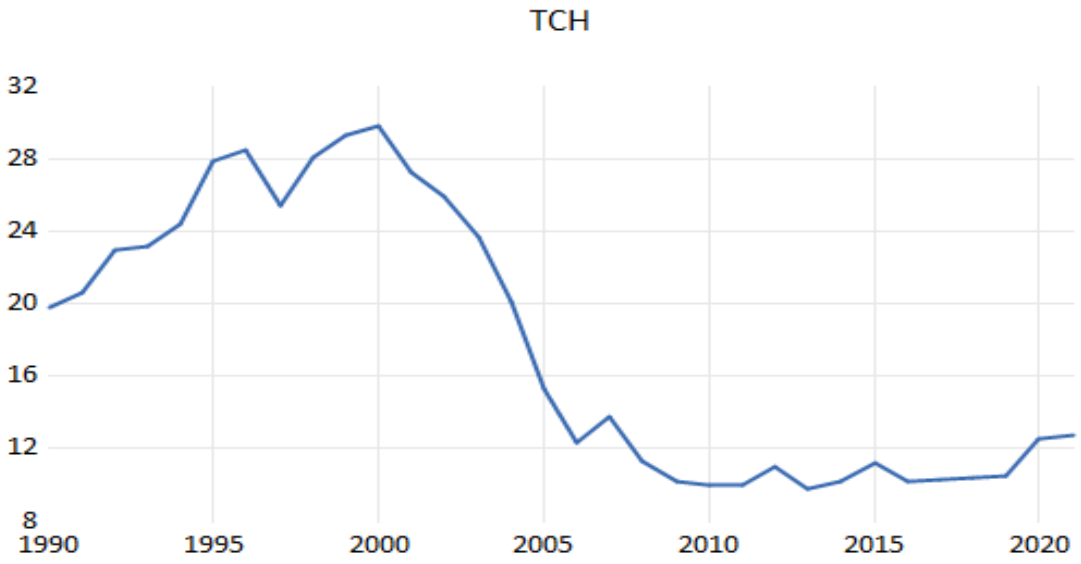

المطلب الثالث: قياس معادلات أسعار الإستهلاك في الجزائر (1990-2021)

يمثل المنحنى تغير معدل أسعار الاستهلاك في الجزائر في 1990_2020حيث نلاحظ ارتفاع كبير بوتيرة متزايدة خلال سنوات 1990 الى 1996 نتيجة تحرير الأسعار حيث وصل مؤشر أسعار الاستهلاك سنة 1996 الى 61.63 ومن الفترة 1997 الى 2010 ارتفاع تدريجي في معدل أسعار الاستهلاك وصل سنة 2010 الى خلال سنوات 100 وبعد سنة 2010 شهد ارتفاعا متزايدا حيث وصل سنة 2021 الى 166,21.

الشكل رقم (04) : منحنى تغير معدل أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال 1990 -2021

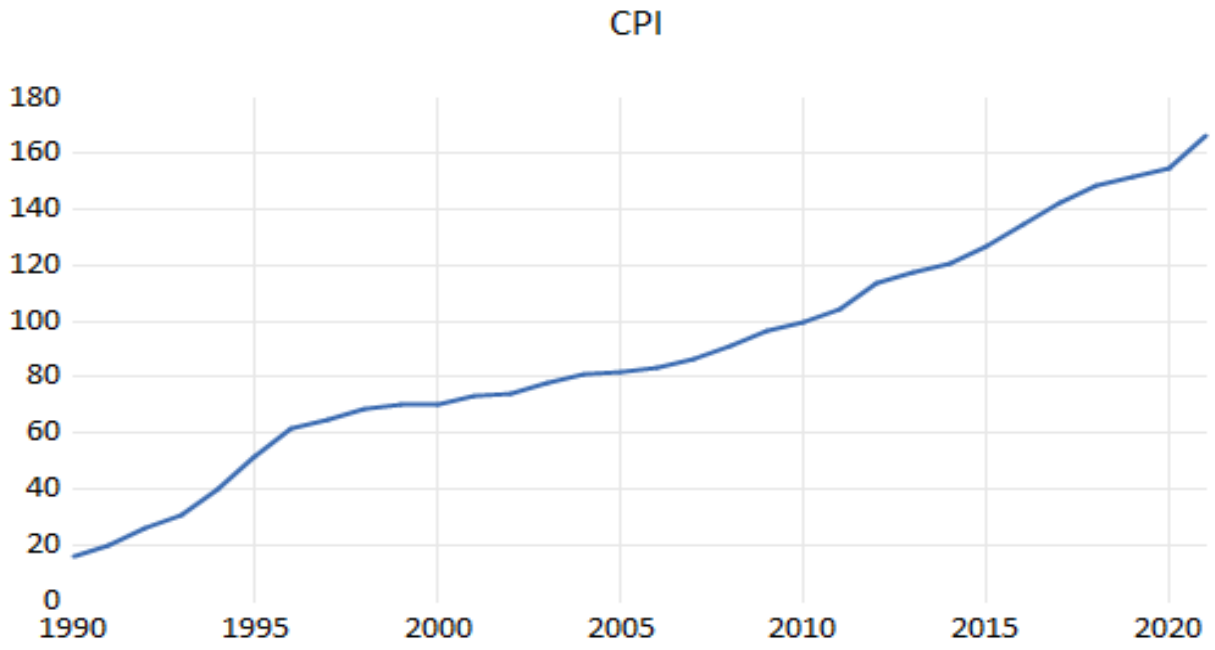

طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 05/03/23 Time: 11:53
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.953726	0.202215	29.44250	0.0000
LCPI	1.419537	0.155390	9.135310	0.0000
LPIB	-1.071284	0.085610	-12.51352	0.0000

R-squared	0.906754	Mean dependent var	2.790056
Adjusted R-squared	0.900323	S.D. dependent var	0.426177
S.E. of regression	0.134551	Akaike info criterion	-1.084686
Sum squared resid	0.525016	Schwarz criterion	-0.947273
Log likelihood	20.35497	Hannan-Quinn criter.	-1.039137
F-statistic	141.0024	Durbin-Watson stat	0.796340
Prob(F-statistic)	0.000000		

نموذج تقدير

Estimation Command:
==========
LS LTCH C LCPI LPIB

Estimation Equation:
==========
LTCH = C(1) + C(2)*LCPI + C(3)*LPIB

Substituted Coefficients:
==========
LTCH = 5.95372553731 + 1.41953697856*LCPI - 1.0712838211*LPIB

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	8.222536	Prob. F(2,27)	0.0016
Obs*R-squared	12.11282	Prob. Chi-Square(2)	0.0023

مقارنة بيانات القيم الفعلية والتقديرية للنموذج

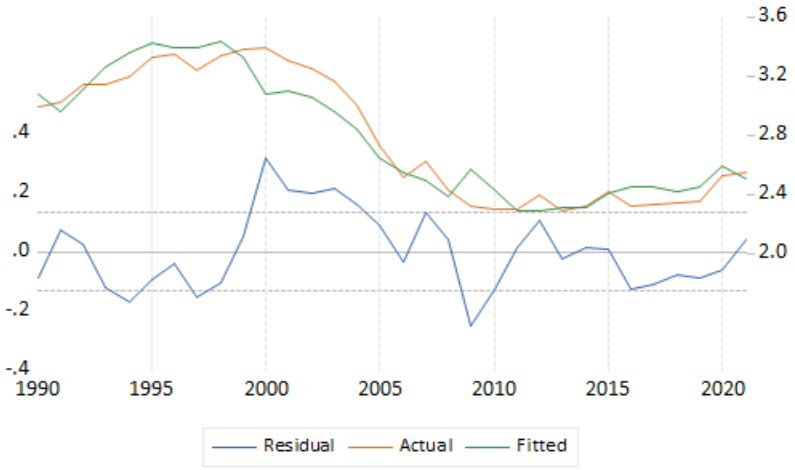

من خلال الشكل أعلاه يمكننا ملاحظة ان هناك تطابق كبير بين منحنى القيم الفعلية (actual) ومنحنى القيم المقدرة (fitted)،وهذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج عن بيانات LCPIt

دراسة استقرارية سلسلة البواقي

Date: 05/03/23 Time: 12:16
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

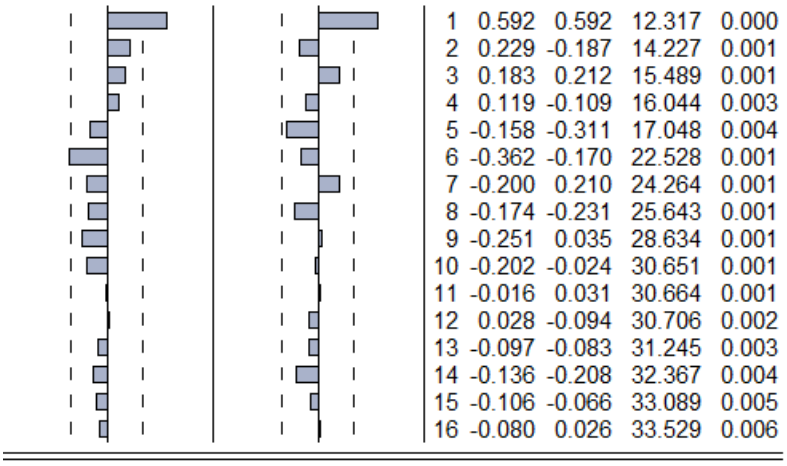

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.592	0.592	12.317	0.000
		2	0.229	-0.187	14.227	0.001
		3	0.183	0.212	15.489	0.001
		4	0.119	-0.109	16.044	0.003
		5	-0.158	-0.311	17.048	0.004
		6	-0.362	-0.170	22.528	0.001
		7	-0.200	0.210	24.264	0.001
		8	-0.174	-0.231	25.643	0.001
		9	-0.251	0.035	28.634	0.001
		10	-0.202	-0.024	30.651	0.001
		11	-0.016	0.031	30.664	0.001
		12	0.028	-0.094	30.706	0.002
		13	-0.097	-0.083	31.245	0.003
		14	-0.136	-0.208	32.367	0.004
		15	-0.106	-0.066	33.089	0.005
		16	-0.080	0.026	33.529	0.006

دراسة استقرارية سلسلة مربعات البواقي

Date: 05/03/23 Time: 12:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.222	0.222	1.7236	0.189
		2	0.128	0.083	2.3179	0.314
		3	0.185	0.149	3.5979	0.308
		4	-0.108	-0.198	4.0520	0.399
		5	-0.136	-0.117	4.7970	0.441
		6	0.067	0.131	4.9826	0.546
		7	0.122	0.190	5.6270	0.584
		8	-0.079	-0.157	5.9093	0.657
		9	0.184	0.134	7.5028	0.585
		10	-0.177	-0.330	9.0542	0.527
		11	-0.283	-0.127	13.196	0.281
		12	-0.141	-0.072	14.276	0.283
		13	-0.160	0.046	15.739	0.264
		14	-0.129	-0.038	16.751	0.270
		15	-0.014	-0.044	16.764	0.333
		16	0.002	-0.129	16.764	0.401

نلاحظ من الشكل أعلاه ان معاملات الارتباط الذاتي والجزئي لمربعات البواقي تقع كلها داخل مجال الثقة ,أي تساوي معنويا الصفر وعليه فان سلسلة مربعات البواقي مستقرة اذا كانت معاملات الارتباط الذاتي والجزئي لمربعات البواقي تقع كلها داخل مجال الثقة ,فان سلسلة مربعات البواقي الأصلية مستقرة ,واذا لم تكن مستقرة فسنحاول دراسة استقراريتها من الدرجة الاولى أو الثانية .

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

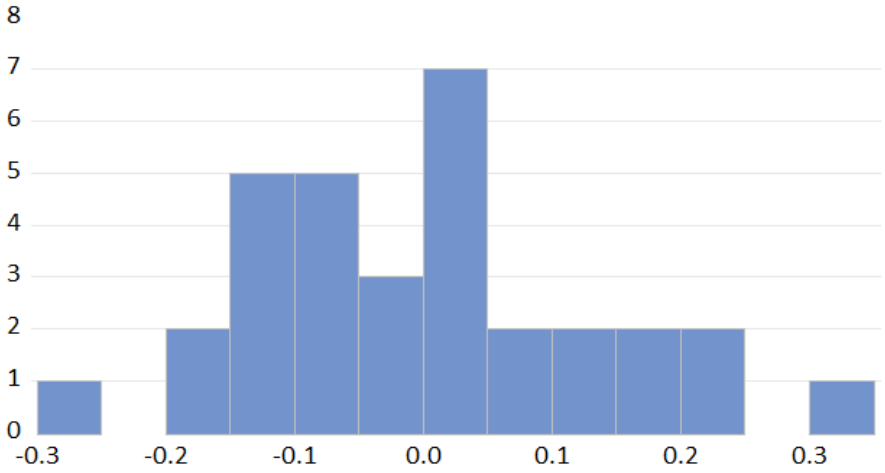

Series: Residuals
Sample 1990 2021
Observations 32

Mean	8.88e-16
Median	-0.008039
Maximum	0.318513
Minimum	-0.251522
Std. Dev.	0.130138
Skewness	0.471670
Kurtosis	2.723679
Jarque-Bera	1.288324
Probability	0.525102

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن توزيع البواقي هو توزيع طبيعي، و من أجل إختبار فرضية العدم (H_0 : البواقي ذات توزيع طبيعي) , نقوم بمقارنة Jarque-Bera بقيمة $\chi^2_{0.05}(2)$ الجدولية .

فنجد أن $JB = 1.28 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (H_0) بمعنوية 5% .

اختبارتجانس تباين الأخطاء

اختبار arch

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.525474	Prob. F(1,29)	0.2267
Obs*R-squared	1.549188	Prob. Chi-Square(1)	0.2133

لدينا من خلال الشكل أعلاه إحصائية ARCH- LM المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2_α

$LM = 1.54 < \chi^2_{0.05}(1) = 3.84$، معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس .

أختبار White :

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	3.553910	Prob. F(5,26)	0.0140
Obs*R-squared	12.99135	Prob. Chi-Square(5)	0.0235
Scaled explained SS	9.195531	Prob. Chi-Square(5)	0.1015

لدينا من الشكل أعلاه احصائية whiteالمحسوبة أقل من القيمة المجدولة لتوزيع

$White = 12.99 < \chi^2_{0.05}(30) = 43.77$معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس

الخـــاتمـــة

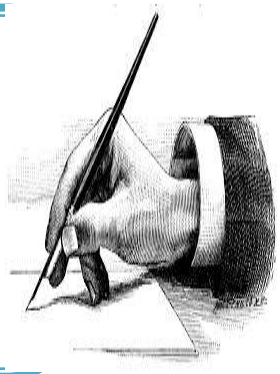

الجزائر بصفتها نموذجا عن الدول النامية، لم تسلم من الضغوط التضخمية مثلها مثل باقي الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، خاصة في السنوات التي تلت الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر منذ التسعينات، وشرعت في التخلي عن الاقتصاد الموجه من أجل تحقيق جملة من الأهداف، ثم التكيف الفعال ومن مع المتغيرات المستجدة على الساحة العالمية. وقد برز ارتفاع الأسعار بشكل جلي منذ سنة 1989، وترتب عليه آثار سلبية سواء كان ذلك على المستهلكين أو على المنتجين، فمنذ بداية التسعينات زاد تقهقر الحالة الاقتصادية للجزائر، وظهرت الإختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، فاضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار هذا البرنامج استطاعت الجزائر تحسين فعالية استغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أفريل 1994، الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب الزيت والتمويل الاجتماعي. أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية القمح اللين القمح الصلب والحليب ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام. إن إلغاء المنتجات الغذائية والطاقوية أدى إلى ارتفاع أسعارها بـ 100%، وقد سعت الجزائر خلال تطبيق دعم هذه البرامج الى المحافظة على استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- **نتائج الدراسة:**

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك أفضل مؤشر مرجعي لقياس التضخم في أغلب إقتصاديات دول العالم، لتوفره على خصائص ومزيا يصعب إيجادها في بقية مؤشرات قياس التضخم الأخرى، فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال مستوى معيشة الأفراد، وتختلف سلة الإستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى.

– من خلال دراسة مؤشر اسعار الإستهلاك خلال الفترة (1990 –2021) لاحظنا ان المؤشر العام لأسعار الإستهلاك قد إنتقل من 555.8 خلال سنة 1990 إلى 22021.5 سنة 2021، حقق معدل زيادة قدره 214.65 بالمائة، أي أن هناك إرتفاع مستمر في أسعار الإستهلاك، وذلك نتيجة وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أعلى من إمكانية العرض.

– للوصول إلى نمو مستقر في مؤشر اسعار الإستهلاك بشكل يشجع النشاط الإقتصادي، فإن أفضل وسيلة في تطبيق السياسة النقدية ترمي إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية يتماشى مع معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **إختبار الفرضيات**

لقد قامت الدراسة على فرضتين :

- **الفرضية الأولى:** تثبت الدراسة أن مؤشر أسعار الإستهلاك يعتبر مقياسا مهما لمؤشر الأسعار، إذ أنه يعطي صورة عن حالة الدولة من الجانب الإقتصادي.
- **الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة وجدنا أن هناك عكسية بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس، وهذا يعني ثبوت صحة الفرضية.

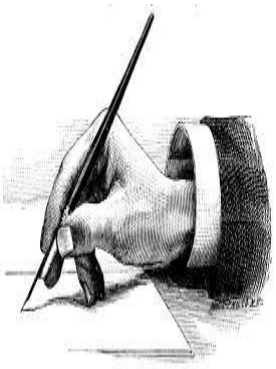

قائمـــة المراجـع

قائمة المراجع والمصادر

➢ الكتب

1. حسام علي داوود، **مبادئ الإقتصاد الكلي**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014.
2. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
3. محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
4. محمود حسين الوادي وآخرون، **الإقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.
5. ناحي بن حسين، **البطالة في الجزائر (دراسة تحليلية)**، مخبر المغرب الكبير الإقتصاد والمجتمع، بدون سنة.

➢ الأطروحات والرسائل

1. أمنية بن عيسى، **العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر – تونس والمغرب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلسمان، الجزائر، 2015.
2. سقاي محمد الصديق، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
3. صحراوي محمد نجيب، **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–، 2015-2016.
4. عمار بهاليل نجاح ، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل، قسم: علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة8ماي 45 –قالمة – ، 2017-2018.

➢ المجالات

1. اسماء دردور، **أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر اسعار الإستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2020**، مجلة ابحاث إقتصادية معاصرة ، المجلد 05، العدد 01، 2022.
2. رباحي إبراهيم، جاب الله مصطفى، **مؤشر أسعار الإستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
3. نوة بن يوسف، **تحليل وقياس أثؤ النمو الإقتصادي على معدل البطالة في الجزائر بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1990 -2021)**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
4. نوة بن يوسف، **دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر اسعار الإستهلاك**، مجلة الإقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، 2023.

Université Mohamed Boudiaf « M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: _____

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير التربص

أنا الممضي اسفله،

الطالب (ة): فنطازي حسام الدين المولود(ة) بتاريخ: 01-02-2001 بـ: عين الحجل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رص) رقم: 216502268 الصادرة بتاريخ: 05-07-2019 عن: بلدية عين الحجل

المسجل بالسنة ثالثة شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لتقرير التربص الذي يحمل

عنوان: أثر مؤشر أسعار الاستهلاك على معدلات البطالة في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2021)

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير التربص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/28

التوقيع و البصمة